حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١١) ٢٠١٣/١٠/٢٧ م | www.al-badeel.org | Issue (111) 27/10/2013

الحل السياسي في سوريا بين النوايا والواقع الموضوعي

حسام ميرو

يعتقد البعض في المعارضة السورية أن جنيف 2 هو أمر ضروري بعد أن وصلت البلاد إلى ما وصلت إليه من أحوال. لا بأس، فهذا الرأي السياسي يُقدّم حجته انطلاقاً من ضرورة إنقاذ من تبقى من سورية، مقتنعاً بأن الوقت كلما تأخر أمام الحل السياسي كلما تعقدت الظروف الموضوعية أكثر، وبالتالي فإن إمكانية خروج البلاد من أزمتها الراهنة ستكون أمراً أكثر تعقيداً من الحال الراهن.

إن نظرة موضوعية فاحصة إلى الوضع السوري من شأنها أن تساعد على فهم ما يمكن أن يقدمه مؤتمر جنيف 2 في حال انعقاده، فالمسألة لا تقع سياسياً وموضوعياً في خانة الرغبات، وإنما في خانة الواقع، والذي بات معقداً وإشكالياً إلى الدرجة التي يصبح معها الاعتقاد بأن الحل السياسي سيحل الأزمة السورية مجرد رأي، لا يستند إلى وقائع تجاوزت في معطياتها إمكانات الحل، وإنما يستند إلى نوايا خالصة.

لكن، أيضاً قرار الذهاب إلى جنيف 2 لم يعد أمراً سورياً خالصاً لمعظم الأطراف، فنحن حين نتحدث عن تدويل الأزمة فإننا نتحدث بالضرورة عن فقدان الكثير من القوى السورية المعارضة، ناهيك عن النظام، إلى استقلالية القرار السياسي، ففي ثنايا ما يجري في سوريا مواجهات إقليمية ودولية لم تعد خافية على متابعي الشأن السياسي في الشرق الأوسط.

بداية، إن أي عملية تفاوضية لا تحدث قبل توصيف إطار العملية التفاوضية نفسه، والهدف منها، وهو ما لم تخرج بشأنه حتى اللحظة توافقات دولية تقطع الشك باليقين، وجل ما يتم الحديث عنه هو أن يكون جنيف 1 هو مرجعية جنيف 2، لكن من قال إن الظروف التي أنتجت جنيف 1 ما زالت على حالها ولم تتغير حتى تاريخه؟.

المتحدثون حول الحل السياسي يعتقدون أن وحدة سورية أرضاً وشعباً ما زالت قائمة، أو يمكن أن تكون موجودة في أسس الحل السياسي، ما يعني أن عملية تأويل هذا الموقف تنطلق من تقدير يعود زمنياً إلى وقائع تمّ تجاوزها، فسورية الموحدة لم تعد موجودة إلا في رأس البعض، وليست في الواقع الموضوعي على مستويي الجغرافيا والنفوذ، فليس هناك اليوم سلطة مركزية– على سبيل المثال لا الحصر– تسيطر على المعابر الحدودية للبلاد، وليس هناك اقتصاد موحد، والواقع الاجتماعي بات منقسماً أفقياً وعمودياً، والافتراض بأن هذا الواقع هو مجرد واقع طارئ يبقى افتراضاً طالما أن مجريات الأمور ما زالت في سياق تكريسه، وليست في سياق نقضه.

إن أي حل سياسي لا يأخذ بعين الاعتبار توصيف الواقع الحالي سيبقى حبراً على ورق، وهنا لا نتحدث فقط عن الواقع السوري، وإنما أيضاً الواقع الإقليمي الذي يشهد متغيرات كبرى، حيث يعاد اليوم رسم موازين القوى في المنطقة برمتها، وثمة قوى جدية ترفض الأدوار التي ستفرض عليها، والتي ستؤدي إلى تحجيمها، وربما إلى زعزعة أمنها واستقرارها في ظل موازين قوى جديدة لا تلحظ مكانتها وإمكاناتها.

إن الحسم العسكري في سوريا لم يعد وارداً، هذا صحيح، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الحل السياسي كما يطرح الآن هو الذي سينتج الحل، ويخرج سورية من حالة الحرب الأهلية التي وصلت إليها، فالتجربة العراقية ما زالت ماثلة في الأذهان، فقد ارتأى الأمريكان الانسحاب وإنشاء دستور عراقي وإجراء انتخابات وغيرها من المظاهر التي توحي بأن ثمة عملية سياسية ستعيد إنتاج عراق جديد، خاصة لجهة ما يتمتع به العراق من موارد نفطية هائلة، لكن كل هذا لم يأت بالسلام للعراقيين، وما زالت الحرب الأهلية في العراق موجودة، وما زال العراق يعاني من انقسامات طائفية وسياسية حادة، ولم تحقق الواردات المالية من نفط العراق أي مكاسب حقيقية للشعب العراقي.

إن كل ما حدث في العراق هو سلام ما بعد سلام.

الأمريكان والغرب عموماً يريدون إغلاق الملف السوري، وجعله ملفاً سورياً، بحيث تقع تبعات فشله على السوريين أنفسهم، ومن هنا فإن جنيف 2 هو مخرج معقول للولايات المتحدة، لكنه قد يكون نفقاً جديداً للسوريين، فالمطلوب وضع إطار لهذا المؤتمر يأخذ بعين الاعتبار تحقيق سلام حقيقي، وهو أمر لن يتحقق من دون تحديد الاتفاق على شكل الدولة المقبلة، ومرجعياتها، وهنا يبرز سؤال الدولة المركزية من جديد، وفيما لو كانت ما زالت صالحة كإطار جامع للسوريين، أم أنه علينا الحديث عن دولة لا مركزية؟.

يضم مدارس وملاعب ومراكز صحية

مخيم الأزرق: إيواء اللاجئين بالطريقة الصحيحة

■ شبكة الأنباء الإنسانية:

على رقعة صخرية في الصحراء التي تعصف بها الرياح على بعد 80 كيلومتراً شرق العاصمة الأردنية عمّان، تعمل فرق من مهندسي البناء بهمة ونشاط لبناء ملاجئ معدنية.

مرحباً بكم في مخيم الأزرق، الذي سيصبح قريباً أحدث مخيم للاجئين في العالم، وربما الأفضل من حيث التخطيط أيضاً.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الموقع الذي تبلغ مساحته 15 كيلومتراً مربعاً لا يزال تحت الإنشاء منذ شهر أبريل/ نيسان الماضي، مما أتاح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي اعتادت على إنشاء المخيمات في غضون أسابيع وليس شهور، ترف الوقت المتسع الذي نادراً ما يكون متوفراً لديها.

لا يعرف أحد على وجه التأكيد موعد افتتاح مخيم الأزرق، ولكنه سيضم بالفعل مدارس وملاعب ومساحات صديقة للطفل ومخازن أغذية ومنطقة وصول وتسجيل ومراكز صحية ومستشفى مجهز تجهيزاً كاملاً.

وبدلاً من الخيام، يجري ترتيب ملاجئ ذات إطار معدني مصممة خصيصاً في مجموعات عائلية صغيرة بالقرب من المراحيض ومرافق الغسيل.

ويرى الكثيرون مخيم الأزرق على أنه فرصة هامة لوكالات الأمم المتحدة لتصحيح بعض الأخطاء التي ارتكبتها في مخيم الزعتري، الذي بات الآن سيء السمعة، بعد أن تم افتتاحه على عجل في الصيف الماضي في شمال شرق البلاد من أجل الاستجابة للتدفق المفاجئ للاجئين السوريين، وأصبح الآن موطناً لنحو 120 ألف شخص. فقد عانى هذا المخيم منذ ذلك الحين من الاكتظاظ وسوء مرافق الصرف الصحي والتخريب والجرائم.

وفي محاولة لتوضيح ما حدث، قال أندرو هاربر ممثل المفوضية في الأردن: "كان لدينا 10 أيام لإقامة مخيم الزعتري، وكانت أيدينا مقيدة بسبب نقص التمويل. أعتقد أننا استجبنا قدر استطاعتنا، بالنظر إلى وصول ما يقرب من 3,000 شخص يومياً في ذلك الوقت. أما في حالة مخيم الأزرق، فقد أتيحت لنا الفرصة لتطبيق أفضل الممارسات التي نعرفها، والتي كان ينبغي أن يتم تطبيقها في الزعتري، لو توفر لنا الوقت والموارد اللازمة لذلك".

سلسلة قرى منفصلة

استخدم الموقع الذي بُني عليه مخيم الأزرق لفترة وجيزة في وقت مبكر من تسعينيات القرن الماضي كمخيم إعادة توطين رعايا البلدان الثالثة الفارين من الكويت والعراق خلال حرب الخليج الأولى، ولكن أعيد فتحه من جديد لاستيعاب العدد المتزايد من اللاجئين السوريين. وقد استخدم مهندسو مفوضية اللاجئين صور المخيم القديم التي التقطت بالأقمار الصناعية لمساعدتهم على تصميم المخيم الجديد.

وكان المحور المركزي في تخطيط مخيم الأزرق هو التركيز على تدعيم المجتمعات داخل المخيم لمساعدة اللاجئين على الاحساس بنوع من ملكية المرافق الموجودة هناك.

وفي حوار مع شبكة الأنباء الإنسانية قالت برناديت كاسل، كبيرة المنسقين الميدانيين التابعين للمفوضية في مخيم الأزرق: "أعتقد أن التغيير الأكثر أهمية هو أن الخدمات ستكون لا مركزية منذ البداية".

وأضافت أن "ما حدث في الزعتري هو أن الخدمات كانت كلها في مكان واحد وعلى جانب واحد من المخيم، ولكننا نبني هنا قرى منفصلة. وبالتالي فإن الفكرة هنا أن اللاجئين في كل قرية سيتمتعون بخدمات مجتمعية خاصة بهم، مثل المراكز الصحية الأولية والمساحات الصديقة للطفل، وهذا من شأنه أن يحد من الازدحام".

وبالإضافة إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات، يأمل عمال الإغاثة في أن يصبح الأشخاص الذين سيشعرون بدرجات أكبر من ملكية المرافق أقل رغبة في تخريب الملعب المجاور لمنزلهم، على سبيل المثال، أو في السرقة من شخص يقيم في قريتهم، إذا كان ضابط شرطة المجتمع يعرفهم بالاسم.

بالإضافة إلى ذلك، لن يكون الناس مجهولين بنفس القدر عندما تكون الخدمات شخصية أكثر، ومن المأمول أن يصبحوا أكثر استعداداً للعمل مع بعضهم البعض بدلاً من التناحر، سواء فيما بينهم أو مع عمال الإغاثة.

ومن المتوقع أن تأوي كل قرية ما بين 8,000 و15,000 شخصاً، وسيتم تقسيم كل قرية إلى أقسام يضم كل منها 12 ملجأ منفصلاً تتقاسم محطتي مياه وصرف الصحي ونظافة صحية، واحدة للرجال والأخرى للنساء.

كما تشمل الخطة ايواء العائلات والأشخاص الوافدين من نفس المناطق في سوريا معاً. وسيتم ترك مساحات إضافية فارغة لاستيعاب الأقارب الذين قد يصلون في وقت لاحق، وحينئذ يمكن إقامة ملاجئ أو خيام حسبما تقتضي الحاجة. وكان جزء من السبب الذي جعل مخيم الزعتري فوضوياً إلى هذا الحد هو أن بعض الأسر نقلوا خيامهم وبيوتهم المتنقلة من الأماكن المخصصة لهم لكي يكونوا أقرب إلى الأصدقاء وأفراد العائلة.

ويعتقد عمال الإغاثة أن الحمامات ستكون أكثر نظافة وسلامة إذا كانت أكثر خصوصية ومشتركة بين الأسر. كما أن قصر المسافات إلى المراحيض سيزيل مخاوف الحماية التي كانت موجودة في الزعتري بسبب اضطرار النساء والفتيات إلى المشي مسافات طويلة للوصول إلى الحمامات، وخصوصاً أثناء الليل.

موقع صحراوي

وتتمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه اللاجئين الذين يعيشون في الزعتري، فضلاً عن وكالات الإغاثة العاملة هناك، في موقعه الصحراوي وطقسه القاسي، الذي يتأرجح بين السخونة الحارقة والبرد القارس.

والجدير بالذكر أن الأزرق يقع في وسط الصحراء، ويبعد حوالي 20 كيلومتراً عن أقرب بلدة، وهي تحمل الاسم نفسه. كما أن مناخه بغيض، إن لم يكن أسوأ من ذلك، بسبب تعرض المنطقة لرياح قوية تثير أعاصير رملية كل يوم.

وقد اشتكى أحد عمال الإغاثة من أنه "في بعض الأحيان، كان من الصعب بالفعل القيام بعملنا في الموقع، ولذلك من الصعب أن أتصور عيش الناس هنا لفترة طويلة".

ولكن بعد كل هذه المعاناة المتعلقة بالعيش في الصحراء في مخيم الزعتري – بما في ذلك التهابات الجهاز التنفسي بسبب أثار الرمال وصعوبة توفير المياه – لماذا تفكر السلطات وعمال الإغاثة مجرد تفكير في البناء مرة أخرى في الصحراء؟

إجابة على هذا السؤال، قالت فداء الغرايبة، مديرة وحدة تنسيق الإغاثة والمساعدات الإنسانية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، التي خصصت هذا الموقع، أنه لم يكن هناك خيار آخر. "هذا هو الأردن. معظم أرضنا صحراء. ليس هناك مكان مثالي لإقامة مخيم. ويجب أن نتذكر أيضاً أن هناك أناس يعيشون في قرى محافظة المفرق ومدينة الزعتري منذ سنوات عديدة، وظلوا على قيد الحياة، رغم المعاناة من الظروف المناخية نفسها الموجودة في [مخيم] الزعتري،" كما أفادت.

وتهدف الملاجئ المعدنية المبتكرة إلى توفير حماية أفضل للاجئين في الظروف المناخية القاسية في الأزرق من الخيام التي استخدمت في البداية في الزعتري. ويبلغ طول الملجأ 6 أمتار وعرضه 4.5 متراً وسقفه مرتفع بما يكفي لوقوف الناس بشكل مريح، وله إطار من أنابيب الصلب المزدوجة لتوفير العزل في فصل الشتاء وكذلك للحماية من الحرارة والرياح.

وقال زكريا عمايرة، أحد مسؤولي المشروع الأردنيين الذين يعملون مع المجلس النرويجي للاجئين الذي يقود عملية تركيب الملاجئ في مخيم الأزرق: "تصل سرعات الرياح هنا إلى 60 أو 70 كيلومتراً في الساعة ولذلك لا يمكنك استخدام الخيام، التي لن تصمد طويلاً".

ويبلغ ثمن الملجأ الواحد حوالي 1,450 ديناراً أردنياً (2,050 دولاراً)، ومن المخطط إقامة 5,000 وحدة في المرحلة الأولى من المخيم تكفي لإيواء حوالي 50,000 شخص في أربع قرى. تأخير الافتتاح ولكن على الرغم من جميع أعمال البناء التي تتم في الأزرق، والاستعداد لنقل 600 من موظفي المفوضية إلى هناك بمجرد أن يتم الافتتاح.

سوريا: هل فات الأوان لعمل أي شيء؟

فريدريك هوف- ترجمة وإعداد «البديل»:

إن أولئك الذين نصحوا الولايات المتحدة الأمريكية لمدة طويلة بدعم الجيش السوري الحر يرون اليوم بأن الوقت قد فات بالنسبة لواشنطن لفعل أي شيء مفيد، حتى لو أرادت ذلك. ووفقاً لهذا النمط من التفكير فإن نظام الأسد هو مستقر حالياً بعد اتفاق نزع الأسلحة الكيماوية، ومن خلال استمرار الدعم الروسي– الإيراني، خاصة أن الكثير من القوى المقاتلة ضد نظام الأسد تمّ استقطابهم بعيداً عن القادة الوطنيين، ولم تأتهم المساعدات الضرورية من الغرب. وقد سألني الأسبوع الماضي أحد المراقبين الإيطاليين: لماذا تهتم؟ هل تتوقع من أتباع الجنرال إدريس أن يخوضوا حرباً مزدوجة ضد النظام و"القاعدة" في الوقت نفسه؟.

بالطبع لا، فقيادة الأركان لا تستطيع خوض حرب على جبهة واحدة فكيف إذن على جبهتين، وهي محرومة من الأسلحة والذخائر، والمعدات، والأموال.

وقال المراقب الإيطالي : في نهاية المطاف لن يكون هناك أي وجود مؤثر لقيادة الأركان، وستخرج من اللعبة، طالما أن المساعدات تذهب إلى محور : زعيم المجلس العسكري الأعلى سيتم القتال لا حرب على جبهتين ولا حملة جبهة واحدة إذا المحرومين من الأسلحة والذخائر ، والمعدات، والنقد . وقال انه سيغيب عن الملاعب نحو متزايد و محوها في نهاية المطاف طالما أن كثرة المساعدات الخارجية يذهب إلى المحور الذي يقود حالياً إلى تدمير سوريا وتقسيمها: : نظام الأسد وشركاؤه في الجريمة "الجهاديون"، وسأل : هل هذا ما يريده الغرب؟.

من الواضح أن هذا ما يريده نظام الأسد، وأنصاره، والمدافعون عنه، وهذا أيضاً ما يسعى إليه الجهاديون في شمال شرق سوريا، حيث يتم تقسيم البلاد بين طرفين ارتكبا الكثير من الجرائم، ويبقى هناك الأكراد الذين يدافعون عن أنفسهم.

مما لا شك فيه أن تصور الغرب عن تطور الأمور في سوريا ليس تصوراً واحداً، وفيه الكثير من الأخطاء، وقد كان الموقف الغربي من الأساس متردداً، وفيه الكثير من عدم الاكتراث، فبعض الدول الغربية رأت أن لا حل عسكرياً في سوريا، والأخرى رأت أن دعم المقاتلين يمكن أن يحقق فوزاً صريحاً للمعارضة، وبعض الساسة دعوا إلى انتقال للسلطة، لكن كل تلك الآراء لم تعكس الوقائع على الأرض.

في النهاية هناك ضرر كبير، و كثيراً ما سخرت سارة بالين من الموقف الغربي، وخاصة الأمريكي، ورأت أن الموقف الغربي غير أخلاقي، وأن إدارة أوباما "تترك الأمر بيد الله" ، وهو ما يعني تجنب النظر بشكل جدي إلى الكارثة في سوريا، وهذا الأمر غير وثيق الصلة بأي نظرة استراتيجية.

إن الاتفاق حول الأسلحة الكيميائية وعملية نزعها التي أثمرت بشكل جدي تساعد نظام الأسد على البقاء لفترة أطول، ومن هذا المنطلق فإن نظام الأسد وداعميه الروسيين والإيرانيين يرون بأن مؤتمر جنيف 2 سيكون خالياً من أي معنى جدي. ومع ذلك فإن خطاب إدارة أوباما يقول بأن الأسد لا يمكن أن يستمر في حكم سورية، وفقد كل شرعية، وأنه قد قتل كثير من الناس، و أنه يجب ان يتنحى . البيان الرسمي للإدارة الأمريكية يجمع بين السخط مع اللاأدرية التشغيلية . "إن الولايات المتحدة تدين بشدة استمرار الحصار على النظام السوري من الغوطة و ريف دمشق الأخرى ... نحن نحذر أيضا النظام من تكرار مجازر الحولة ، بانياس ، و البيضاء ... يجب أن يحاسب أولئك المسؤولين عن ارتكاب مذابح في ضواحي دمشق وعبر سوريا " . السؤال هنا، على يد من يمكن أن يحاسبوا؟ وكيف لهذا أن يحدث ؟.

هل هناك خطة لجعل أي شيء يحدث خارج تحييد المواد الكيميائية؟ ربما لا. هذه الإدارة قد أعلنت، في السياق السوري ، تجنب تحديد أهداف أو التفكير من خلال استراتيجية . وقد لمست أن القيام بذلك يمكن أن يكون أمراً غير مرغوب فيه.

هذا أمر مفهوم تماماً. الرئيس أوباما لديه الأولويات المحلية . وقال إنه يريد من الديكتاتور أن يتنحى، وفي الوقت نفسه يرى نمو القاعدة في سورية، والمزيد من القتل الجماعي، وكارثة اللاجئين المعدمين، ولديه الآن اتفاق حول الأسلحة الكيماوية، وإطار للاتفاق مع الروس من أجل مؤتمر للسلام، وكل هذا يشبه سياسة مايكل جاكسون في المشي على القمر: وهم الحركة إلى الأمام مع البقاء من دون حراك، فهل هذه سياسة حكيمة، وهي إن كانت كذلك فلا أحد من الحمقى يمكن أن يفهمها أكان عدواً أم صديقاً.

نعم ، يمكننا أن نجد في الاتجاه العام أن قوات سليم إدريس سوف تموت بكرامة مع غياب الدعم الكافي لها، وهو ما تحدث عنه إدريس قائلاً: "هذا هو ما يحدث إذا لم تقم بتوفير السلاح للقوات على الأرض و ضرورات الحياة الأساسية بما في ذلك الطعام والشراب ، وقليلاً من مصروف الجيب". لسوء الحظ ، إنهم ببساطة لا يحصلون على هذه الأمور ، ولذلك كان الاتصال ضعيفاً ، ولم يتمكن إدريس من بناء تكوينات هرمية قوية ومتينة ، وكان المطلوب توفير الأسلحة والذخيرة و الدعم اللوجستي ، و ما يكفي من المال ، ونحن نسميها "الإدارة والتنظيم ، والتعبئة". الغرب وضع إدريس في حالة من الوهم، وهو الآن يتعرض للشماتة، وأصبح الوقت متأخراً لتقوم الإدارة الأمريكية بإنقاذه.

هل هذا جيد بما فيه الكفاية بالنسبة لإدارة أوباما ؟ وقد قررت بهدوء أن إدريس هو أخبار الأمس، و بأن سوريا الآن هي الجثة التي يتم التهامها بشكل مشترك من قبل الأسد ومن قبل تنظيمات طائفية تمارس العنف، طالما أن المواد الكيماوية يتم حصرها، وتدميرها، بغض النظر عن العواقب التي تترتب على السوريين و جيرانهم.

فقط الرئيس أوباما يعرف أن 23 مليون سوري وجيرانهم كان يمكن لهم أن يكونوا في وضع أفضل لو اتخذت قرارات أفضل في واشنطن، وهذا ما كان يجب فعله منذ أكثر من عام، وطالما أن هذا هو سير التاريخ فإنه من الصعب اليوم للدعم الأمريكي أن يحدث أي فرق مهم في المعادلة السورية، وما حدث ويحدث سوف يكون له الكثير من العواقب السلبية ليس فقط على السوريين وحدهم، وإنما أيضاً على سمعة الولايات المتحدة في العالم.

حسابات تركيا- «القاعدة»: هل ينقلب السحر على الساحر؟

حسام الميلاد

أواخر الشهر الماضي، تداولت وسائل الإعلام التركية، خبراً يفيد بأن تنظيم «القاعدة» قد جند ثلاثين شاباً تركياً للقتال في سوريا. وقد عكست التقارير حول الخبر معاناة الأهالي الذين كانوا هم آخر من يعلم. كل ما علموه هو أن أبناءهم قد اختفوا عن أنظارهم دون أن يعلموا عنهم شيئاً. قوات الأمن التركية من جهتها بدت أيضاً وكأنها آخر من يعلم، ولم يبدِ البيان الصادر عن مديرية الأمن التركية أي قلق حول الحادث، وأكتفى بالتشكيك في العدد، حيث رأى البيان أن الأدلة المتوفرة تؤكد تجنيد أحد عشر شاباً، أما الباقون فالتحقيق جارٍ لمعرفة مصيرهم.

كان الخبر صادماً للرأي العام التركي ولم يفقه في وقعه سوى اللامبالاة الرسمية التركية. وقد عبر الكثيرون عن استيائهم من انتشار فكر "القاعدة" في بلدهم، واستغربوا سكوت الجهات الرسمية عن ذلك، لاسيما وأن نشاط "القاعدة" الترويجي والتجنيدي لم يكن في مدن كبرى يصعب على الجهات الأمنية فيها تعقب عناصر منظمة محظورة، بل في مدن صغيرة مكشوفة كمدينة أضي يمان. وإن عبّر هؤلاء عن تضامنهم مع الأهالي في محنتهم فقد عبّروا أيضا عن قلقهم حيال مستقبل تركيا مع عقيدة متطرفة يعتنقها شبان أتراك. فهل تعدى الدور التركي تأمين العبور والدعم اللوجستي لمسلحي سورية إلى ما هو أبعد من ذلك، لاسيما وأن المدن الحدودية على الأقل، بدأت منذ فترة تشهد اضطرابات أمنية لها علاقة مباشرة بالأزمة السورية وبالموقف التركي حيالها؟

العلاقات التركية السورية كانت قد أصبحت في غضون العشر سنوات الأخيرة السابقة للأزمة السورية واحدة من أكثر العلاقات استراتيجية وعمقاً على كافة الصعد السياسية والاقتصادية وحتى الفنية. تجاوزت حجم التداولات حاجز المليارِ دولار سنوياً، ووقعت اتفاقية التجارة الحرة عام 2004، وأيضاً اتفاقية الغاء التأشيرات أو "شام غن" كما سماها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تيمنا بـ «شينغن» الأوروبية. ناهيك عن الدور المهم الذي لعبه الاتراك في الوساطة بين السوريين والإسرائيليين بشأن عملية السلام. أرادت تركيا استثمار العلاقات التركية السورية لصالحها إلى أقصى درجة ممكنة، في اتجاه تعزيز الاقتصاد والإصلاحات في سوريا وإضعاف اعتماد سورية على إيران منافسها الرئيس في المنطقة.

في بداية الأزمة السورية حاولت تركيا أن تقف على مسافة واحدة من جميع الاطراف السورية، فظلت تعتبر الرئيس السوري رئيساً شرعياً وحليفاً استراتيجياً أبدت له النصح قبل العتب، واستخدم أردوغان كلمة "أخي" حين توجه بالحديث إلى الأسد، واعتبرت المعارضة طرفاً سياسياً يحق له ممارسة الاحتجاج، والنازحين قضية إنسانية ينبغي خدمتها. لكن بعد سقوط النظامين التونسي والمصري السريع نسبياً وبدء التدخل العسكري الغربي في ليبيا، اعتقدت تركيا بقرب سقوط الأسد وتحسست المزاج الأوروبي والأميركي في التعاطي مع الشأن السوري لتغير موقفها من النظام السوري لتكون في الجانب الصحيح. هنا بدأ الموقف التركي بالتحول الدراماتيكي إزاء ما يجري في سورية، لاسيما بعد ما امتنع الأسد عن الاستجابة لمكالمات أردوغان الهاتفية الملحة والزيارات الناصحة من وزير الخارجية أحمد داود أوغلو. وتدهورت العلاقات الى أن وصلت الى درجة التلويح التركي بالتدخل العسكري في سورية، لاسيما بعد إسقاط الطائرة التركية وسقوط القذائف السورية في الأراضي التركية والرد التركي بقصف الجيش السوري. وكانت تركيا من أشد المتحمسين لإقامة منطقة عازلة. ومضت تركيا في تصعيدها إلى حد بعيد لإرضاء الغرب الذي يبدو أنه قد سعى قدماً باتجاه تحمل تركيا العبء الأكبر بدورها الرئيس في المخاطرة.

قبل ستة أشهر بدأ الأمن التركي بشن حملات اعتقال لأفراد من المنتمين للقاعدة، واعتقل عدة أفراد في طريقهم إلى سورية، لكن ما الذي تغيّر اليوم؟ هل ما يحدث الآن من نشاط لـ "القاعدة" وأخواتها هو خرق أمني أم أكثر من ذلك؟ لاشك أن الحدود السورية التركية حدود رخوة بسبب طولها البالغ حوالي 900 كلم لكن صحيفة "جمهوريت" التركية رأت في إغلاق مخفري كوشاكلي ويلان كوز في مناطق حساسة على الحدود موافقة رسمية ضمنية على استمرار هؤلاء في نشاطهم الإرهابي والتهريبي .

"القاعدة" وفروعها تتواجد في الشمال والشرق السوري التي ترتفع فيهما نسبة السوريين الأكراد. وقد حدثت في الأشهر الأخيرة صدامات عنيفة بين المقاتلين المتطرفين وقوات كردية لاسيما في مدينة رأس العين التابعة لمحافظة الحسكة. إذ تحاول الجماعات المتطرفة الاستيلاء على المناطق الكردية وطرد مسلحيها. والمعروف أن العديد من الفصائل الكردية كانت قد سيطرت على مساحات واسعة يقطنها أكراد بعد انسحاب النظام منها لتركيز قواته في المدن والمناطق الداخلية، وأقامت فيها إدارة ذاتية. بعد فشل الحكومة التركية والأكراد (أوجلان) في التوصل لاتفاق سلام نهائي بعد دخول إيران على الخط لإفشال أي حل وشيك، كان على تركيا أن تدخل في مواجهة غير مباشرة مع إيران، لاسيما بعد أن أعلنت فصائل كردية مسلحة عن تلقي دعم إيراني في مواجهة "النصرة" و"داعش". كانت "القاعدة" وتفرعاتها السلاح الأنسب لتشذيب اظافر المسلحين الأكراد وجرهم إلى طاولة المفاوضات، وهم الذين أصبح لهم دور أساسي في أي حل مقبل للأزمة السورية، الأمر الذي لا يروق للجانب التركي الذي لم ينظر دائما بعين الرضا لتمثيلهم في صفوف المعارضة السورية.

القاعدة وفروعها تتواجد في الشمال والشرق السوري التي ترتفع فيهما نسبة السوريين الأكراد

تركيا، كانت معنية منذ البداية بالأزمة السورية وتداعياتها وربما صاحبة المصلحة الأكبر في الإسهام في نتائجها بما لا يضر بمصالحها، ناهيك عن ضمان مصالحها الإقليمية والدولية، وكان ذلك يتطلب انخراطا أكبر في التفاصيل اليومية للأزمة السورية، حتى كاد يبدو أن مزيداً من النازحين السوريين على الأراضي التركية يعني مزيداً من الاستحقاق باتجاه التدخل في سورية، ولكن يبقى السؤال الأبرز إلى أي مدى ستسيطر تركيا على هذا التحالف الضمني أو الصريح مع "القاعدة"؟ وهل سينقلب السحر على الساحر، لاسيما في ظل السعي الأميركي لإطالة أمد الازمة، والذي يعني مزيداً من الفوضى من أجل تحسين أوراقها السياسية لضمان نتائج المعادلة الشرق أوسطية بما يخدم مصالحها في مواجهة الإصرار الروسي على رفض التفرد الأميركي؟ إن وقتاً أطول سيهدد التفاهمات التركية الـ "قاعدية". وإذا صدقت التسريبات الإعلامية حول طلب بعض الدول الأوروبية تعاون أمني من السلطات السورية لا سيما فيما يتعلق بمواطنيها المنتسبين لـ "النصرة" و "داعش" فهذا معناه خشية حقيقية حول مستقبل هؤلاء وخطورتهم المستقبلية على الأمن الأوروبي، وحري بتركيا أن تكون الأكثر خشية من غيرها حيال زرعها لقنابل موقوتة قد تخرج عن السيطرة مع وقت يطول أكثر من اللازم.

لا يشعر عديد من الاتراك بالراحة حيال التدخل التركي فيما لا ناقة لهم به و لا جمل، وهناك آخرون من المتعاطفين مع الشعب السوري لن يفهموا طبيعة الدور التركي في ظل عدم الاستقرار في تركيا ابتداء من الجنوب، وحتى السوريون أنفسهم الذين بدأوا يعانون من بطش "القاعدة" وأخواتها لن يسرهم تدخلاً تركياً يدعم عناصر مأساتهم المتجددة.

الطرق إلى غرب سورية

غازي دحمان

يدرك بشار الأسد، والزمرة الملتفة حوله، استحالة استعادة حكم سورية من جديد، وربما لم يعد هو نفسه راغباً بحصول مثل هذا الأمر. فثمة عوائق عدة سياسية واقتصادية واجتماعية تجعل من أي سياسي عاقر السياسة وعرف مقتضياتها واستحقاقاتها يعرف صعوبة هذا الأمر. فلا الرصيد العسكري المتبقي للنظام يسمح له تحقيق حلم استعادة بلاد بحجم سورية وإمكانية ضبطها وإدارتها سياسياً واجتماعياً، ولا قدراته الاقتصادية تتيح له إعمار ما تخرّب.

إزاء هذا المشهد المركب ثمة سؤال يطفو على سطح الحراك الدولي الجاري بشأن عقد مؤتمر جنيف، ترى ماذا يريد النظام والعالم من هذا المؤتمر؟.

وفي المقابلات الإعلامية الكثيرة جداً التي أعطاها الأسد أخيراً، كما في كلام وزير خارجيته وليد المعلم، من المطالب والشروط والتعجيزات ما يحول دون مجرد عقد هذا المؤتمر، فضلاً عن إمكان الوصول به إلى نتيجة تنهي نزف الدم الغزير في البلاد. والحال طالما أن الأسد لا يمكنه استعادة حكم سورية، ولا يسعى لحلول سياسية، الوضع الطبيعي أن لديه خيارات أخرى واستراتيجيات موازية لتطبيق تلك الخيارات.

المؤشرات تتجه صوب خيار التقسيم، وما يجري في الحقل السياسي والميدان العسكري ما هو سوى اشتغال على إنضاج الظروف الموضوعية لإجازة هذا الخيار وتبريره، والمتتبع لسياق استراتيجية الأسد لهذا الخيار سيلحظ حكماً التكتيكات المتبعة لتحريك الظرف الموضوعي الذي يرتكز على عدة أعمدة:

جغرافياً– تشكيل خطوط الفصل بين المناطق التابعة للنظام والمناطق المحررة من قبضته لزرع بذرةً لفكرة التقسيم (منطقة موالية – منطقة محررة) وتحويلها إلى أمر واقع ونقلها من الإطار النظري إلى التطبيق العملي.

اجتماعياً– دفع المكونات السورية، كافة، للبحث عن حلول وسطية، نتيجة لتحويل الثورة إلى حرب طائفية، وتدمير المدن السورية التي يقطنها السنة، وذلك لإيصالهم إلى حال من اليأس بإمكانية تغيير الأوضاع، ولإقناع الطائفة العلوية بأنه لا مجال ولا حلول سوى الانفصال عن سورية.

إن المؤتمر الدولي الذي يراد عقده في جنيف لن يكون سوى محاولة لتعزيز السياق الجيوسياسي والمصالح الإقليمية والدولية المتشابكة

بالتوازي مع ذلك تعمل أجهزة استخبارات النظام ومن دون كلل على استراتيجية ترسيخ وجود الجماعات السلفية والجهادية في المناطق السنية المطالبة بتشكيل الدولة الإسلامية ودولة الخلافة،، والتي تشكل خطراً على أغلب مكونات الشعب السوري، ولكي توحي لباقي المكونات بأن سوريا غير قادرة على التماسك من جديد، وهو الأمر الذي يصب في خانة الاقتناع بالأمر الواقع، والقبول بتقسيم سوريا على أساس طائفي وقومي ومذهبي.

هذه المعطيات ليست سوى حالة مقصودة، مخطط جرى هندسته وترتيبه بعد العام الأول للثورة، يقضي المخطط بتلاشي الدولة السورية نهائياً في مرحلة أولى، وهي المرحلة الجاري العمل بها، ثم إعادة بناء كيانات جديدة على أنقاض هذا البناء.

المرحلة الثانية من هذا المخطط هي مرحلة الإدارة الخارجية لبعض الأقاليم السورية، وهي مرحلة يجري التمهيد لها من خلال تعريض هذه الأقاليم إلى نوع من التخريب الواسع ينطوي على حالة من الانفلات الجغرافي، بحيث تتحول هذه الأقاليم إلى مصدر خطر وفوضى بالنسبة للجوار الإقليمي. مرحلة الإدارة ليست غريبة على المنطقة، وقد أعقبت النكبة الفلسطينية، حيث اضطر الأردن إلى إدارة الضفة الغربية، وقد يضطر لإدارة المنطقة الجنوبية من سورية (حوران)، في حين تمهد روسيا لإدارة مناطق التواجد المسيحي بعد أن نصبت نفسها حامية لوجودهم، وبعد أن تقدم خمسون ألف سوري مسيحي لطلب الجنسية الروسية. كما قد تضطر تركيا لإدارة مناطق حلب للدفاع عن حدودها بعد انتشار القوى المتطرفة فيها.

الغريب أن أغلب التقديرات والتصورات الاستراتيجية عن مآلات الأزمة السورية تلحظ إمكانية حصول التقسيم في سورية كواحدة من أبرز السيناريوهات القادمة، غير أن أغلب تلك التقديرات تذهب إلى تصورات يمكن وصفه بالكلاسيكي لكثرة شيوعه، والذي يقوم على تقسيم سورية إلى ثلاثة أقاليم أو دول: دولة علوية– دولة كردية– دولة سنية. المشكلة في هذا التقسيم الذي قد يكون مطابقاً للأكراد والعلويين أنه لا يصلح في الحالة السنية، ذلك أن استراتيجية نظام الأسد المدعومة روسياً وإيرانياً تعمل على تمزيق البقعة الجغرافية السنية، وقطع طرق التواصل فيما بينها، بمعنى تحويلها إلى معازل منفصلة مشتتة في شمال وجنوب وشرق سورية، وهذه الخريطة تفرضها مرتسمات حدود دولة النظام التي تمتد من ريف القنيطرة في الجنوب مروراً بدمشق وريفها وصعوداً باتجاه القلمون الغربي المحاذي للبنان توسطاً بحمص وريفها الغربي وصولاً إلى طرطوس واللاذقية، مع إبقاء أرياف إدلب وحماة، خارج حوض العاصي، مناطق حيوية بحدود متحركة، وهي مناطق جرى إفراغ ديمغرافيتها فيما يبدو أنه تجهيز لهذه المرحلة.

للأسف هذا المخطط يأتي بناؤه في ظل انهيار النظام الإقليمي العربي، واحتمالات قيام شرق أوسط بهوية إسلامية متفاوتة، ورغم الجهود الفردية المتناثرة التي تبذلها بعض الأطراف العربية إلا أنها لا تشكل شبكة حماية لسورية من المخططات السوداء التي تحاك لها.

أما على الصعيد الدولي، وبعيداً عن تفنيد مواقف أطرافه، إلا أن الواضح بأن الإرادة الدولية، بالعموم، وحسب التفسير الخاص لكل طرف، تبحث عن حل سياسي ينهي الصراع، ويعيد الهدوء إلى سورية. لكن الإشكالية أن مفهوم الحل السياسي لدى هذه الإرادة الدولية فضفاض ومرن، بمعنى أنه مستعد للقبول بما تفرزه المعطيات وتكرسه الوقائع. وهنا مكمن المخاطر التي يستشعرها السوريون.

النتيجة أن المؤتمر الدولي الذي يراد عقده في جنيف لن يكون سوى محاولة لتعزيز السياق الجيوسياسي والمصالح الإقليمية والدولية المتشابكة التي تسعى إلى التأثير في مسارات التفاوض الهادفة إلى تفكيك الأزمة ظاهرياً وتركها تتشكل وفق ديناميكاتها الخاصة وقدراتها على إنتاج نفسها. تبقى الإشكالية في كل ذلك أن روسيا وإيران ونظام الأسد يسعون إلى تفعيل كل الديناميات لتشغيلها في سياق سورية الغربية.

من هم خاطفو رئيس الوزراء الليبي؟

ظهرت علامات الانهيار والتصدع في النظام الاجتماعي في ليبيا واضحة ، وبدا أنه من الصعب وجود قوة بناءة قادرة على تحويل البلاد عن نهجها الحالي في التدمير الذاتي .

كما بدا واضحاً عدم جدوى سياسة رئيس الوزراء علي زيدان في» إدارة الأزمات « التي وصلت الى طريق مسدود ، إلى جانب أن بعض الخبراء وصفوها بأنها أسوأ سياسة : اذ أنها تقوم على مساعدة مجموعة من الإسلاميين في توسيع سيطرتها على أمل أن يتغلب المنتصر على المجموعات الأخرى.

علماً بأن هذه النظرة منوطة بالفشل نظراً لأبعاد المشكلة القبلية والإقليمية، وعلاوة على ذلك ، فإن أي فائز من القوى الاسلامية في مثل هذا السيناريو سيتم الطعن بفوزه على الفور من قبل القوى الأكثر راديكالية في السلسلة التي لا تنتهي من الانقسامات في ليبيا، والتي لا تزال قائمة في ظل الغياب التام للحواجز الموضوعية للسيطرة عليها.

إن حالة ليبيا بين ما يسمى بدول «الربيع العربي» تثبت أن معظمها شاق و مملوء بالعوائق في إحراز التقدم نحو أداء دولة مستقرة نسبياً. وتبدو إحدى تلك العلامات الواضحة الهجوم على رئيس الوزراء زيدان الذي أضحى هدفاً رئيسياً للعديد من القوى في ليبيا. ووفقا للمصادر نفسها فقد صرح زيدان قبل اختطافه في 10 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري ، بأنه نجا من محاولة لتسميمه ، وتمّ إنقاذه من قبل ذواق طعامه الخاص.

كما قيل إن خطف زيدان كان انتقاماً لاختطاف الولايات المتحدة لنزيه آل الرقيع (الملقب ابو أنس الليبي)، وأن هناك أكثر من عامل يشير الى الرابط الكبير بين العمليتين التي سببهما الاقتتال السياسي في ليبيا.

وقد تم الإبلاغ عن أن عناصر «لجنة لمكافحة الجرائم» و»غرفة عمليات الثوريين من ليبيا» تكمن وراء خطف زيدان. لكن المصادر نفسها أشارت إلى أن الجماعات المسلحة الداعمة لحزب العدالة و البناء، بمساعدة من منظمة جهادية بقيادة عبد الوهاب قايد (قتل شقيق أبو يحيى الليبي ، وهو قيادي بارز في تنظيم القاعدة كان وراء هجوم طائرة أمريكية بدون طيار في حزيران 2012) باعتبارها القوة الحقيقية وراء تلك العملية، و أن نحو 100 سيارة مجهزة بالرشاشات نفذت الهجوم الذي وقع في وسط العاصمة طرابلس.

الجدير بالذكر أن الإسلاميين في البرلمان الليبي ليسوا راضين عن زيدان، ومع ذلك فإن قوتهم الحقيقية ، ليست ممثلة في عدد المقاعد، ولكن في الميليشيات المسلحة القوية التي يسيطرون عليها. ففي طرابلس وحدها هناك ما يقرب من 24 ميليشيا مسلحة ، (قائد لكل جزء في المدينة)، و هي ليست إسلامية حصراً ، كما أن كتلة الأغلبية الداعمة لزيدان في البرلمان تعيق تحالف القوى الوطنية .

وفي الواقع فان خريطة الجماعات المسلحة في ليبيا معقدة، ويعود هذا التعقيد إلى عدم وجود مشروع للقبلية الإقليمية عبر التعبئة الوطنية، وإلى ضعف الدولة المركزية والسياسة التي يتبعها السياسيون الليبيون في « إدارة الأزمات».

الدول المنتجة للنفط قلقة من الصادرات العراقية

سوف تتوفر فرصة جيدة لحل تخمة النفط في السوق الدولية، إلا في حال زيادة الاستهلاك العالمي للنفط في السنوات القليلة المقبلة، كما ان المنتجين في الشرق الأوسط يخشون من تأثر هيكل الأسعار الحالية نظراً لزيادة إنتاج الطاقة الأميركية والزيادة المطردة للصادرات العراقية، إلى جانب تخفيف العقوبات على إيران الأمر الذي سوف يزيد الأمر تشجيعاً.

ووفقاً لنائب رئيس الوزراء العراقي و زير النفط حسين الشهرستاني في بغداد فإن تصدير إنتاج النفط العراقي سوف يبلغ 4 ملايين برميل يومياً بحلول منتصف العام المقبل، ولكن بعض الخبراء يشككون في هذا التوقع، ولكن مما لاشك فيه أن صادرات العراق سوف تستمر في الارتفاع في السنوات ال 3–4 القادمة .

وبالتوازي مع الزيادة المطردة في القدرة التصديرية فإن بغداد سوف تصدر الى آسيا وبشروط أسهل في الدفع إلى جانب بعض التسهيلات التعاقدية الإضافية. وينتج العراق حاليا نحو 3.3 مليون برميل يومياً، منها نحو 2.5 برميل يومياً يتم تصديرها، وتحصل الأسواق الآسيوية منها على 1.6 مليون برميل يومياً من العراق .

على الرغم من انخفاض صادرات العراق – بسبب إصلاحات وتطوير المحطة – من يوليو/ تموز إلى سبتمبر/ أيلول من هذا العام، فإن أوبك صرحت أن اجمالي إنتاجها ما زال فوق مستوى حصتها في السوق، ومن المتوقع أن تخفض أوبك في اجتماعها المقرر عقده في شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل حصص الأعضاء الرسمية للحفاظ عليها في مستوى إنتاج المنظمة الحالي على أفضل وجه .

إن الضغط على حكومة بغداد لزيادة الصادرات بشكل سريع و إلى جانب تضخم ميزانية الحكومة من 16.1 مليار دولار في عام 2005 إلى 117 مليار دولار هذا العام وفر أساسا لصفقات أفضل بالنسبة لمشتري النفط الخام العراقي لكونها تقدم المزيد من التسهيلات لشراء النفط العراقي.

علماً بأن الصين تتصدر قائمة المشترين المستقبليين، وتسعى مبدئياً لزيادة حصتها من الصادرات العراقية الى 60–70 ٪ في العام المقبل . وقال الشهرستاني مؤخراً أن الصينيين يتحدثون عن زيادة وارداتهم من العراق إلى 850 ألف برميل يومياً بحلول العام المقبل .

في حين أن انتاج النفط الخام العراقي عوّض عن العقوبات المفروضة على الصادرات الإيرانية، وذلك للتخفيف من ارتفاع أسعار السوق العالمية ، ويساهم انتاج العراق في هذه المرحلة في تخفيض أسعار النفط، وبناءً على الخطة الرسمية العراقية فإن الإنتاج في البلاد المستهدفة سوف يصل بحلول عام 2017 الى حوالي 12 مليون برميل يومياً.

واشنطن وموسكو نحو الضغط على ايران في الاجتماع النهائي لمجموعة ال 1+ P5

وجهت كلٍ من روسيا والولايات المتحدة رسالة حادة اللهجة إلى الوفد الإيراني خلال اجتماع ال 1+ P5 الذي عقد في جنيف في 15و16 من الشهر الجاري، وهو الاجتماع الخاص بالمحادثات النووية، والرسالة هي: «أن الوقت ينفد للتوصل إلى اتفاق ملزم لتجنب التدخل العسكري»، علماً بأن تلك الرسالة الشديدة اللهجة وجهت خلال المحادثات الثنائية المنفصلة بين الوفدين الروسي و الأمريكي مع الوفد الايراني، و تضمنت اقتراحا شاملاً لتسوية النزاع حول برنامج إيران النووي .

فاجأ اقتراح ممثلي المباحثات الإيرانية ممثلي مجموعة ال P5+1، مما أتاح توقع إعادة الثقة بإيران إلى جانب القيود على مخزونات ال20 في المئة من تخصيب اليورانيوم، وعمليات التفتيش المفاجئة، وإجابات مفصلة عن العمل على الأسلحة النووية ما قبل عام 2003 التي لم توضع في خطة الهجوم على إيران.

وبناءً على طلب ايران، بقيت تفاصيل الاقتراح الذي قُدم في بداية المحادثات التي استمرت يومين سرية، وذلك للسماح لجميع الأطراف بمراجعة شاملة للخطة، ولتصبح التغييرات المقترحة ملموسة . وفي ختام الدورة اقترحت إيران أن يعقد الاجتماع القادم في جنيف في 7 و8 نوفمبر/ تشرين الثاني على مستوى الوزراء.

في اثنين من هذه الاجتماعات الثنائية، تم إعلام الإيرانيين بأن الوقت محدود للتوصل إلى اتفاق نهائي، ذلك أنه من المتوقع أن يواجه كل من الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية جواد ظريف تنامي المعارضة المتشددة في الداخل من قبل الحرس الثوري للقيادة الإيرانية، كما أنه من غير المعروف أي جانب سوف يسلك المرشد الأعلى علي خامنئي.

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية ظريف حضر دورة جنيف إلى جانب رئيس الوفد الإيراني فإن الرجل الذي سوف يكون شاهداً عن كثب لهذه المباحثات هو نائب وزير الخارجية عباس يكون عراقجي ، وهو الشخص الذي يتلقى توجيها مباشراً من المرشد الأعلى، و الذي سوف يحتفظ بتوجيهاته لنفسه إلى حين بدء جلسة المفاوضات المقبلة في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني .

يشعر الروس بالقلق من جراء انشقاق محتمل في مجموعة ال 1+ P5، وتعمل روسيا والصين و ألمانيا من أجل اتخاذ موقف تفاوضي موحد مع الولايات المتحدة وبريطانيا و فرنسا التي تتبع نهجاً أكثر تشدداً . كما أن الرئيس بوتين الذي لا يتحلى بعلاقة ودية مع الرئيس أوباما يأمل ، مع ذلك، في التوصل الى موقف مشترك روسي أمريكي، وأن تؤدي هذه الضغوط مجتمعة إلى نتائج مثمرة.

وقد أرسلت الحكومة الألمانية منذ فترة طويلة عن طريق القنوات الدبلوماسية رسالة مماثلة الى طهران: «يجب أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في غضون 6–9 أشهر، وإلا فان احتمالات تجنب العمل العسكري سوف تتقلص الى أقصى حد».

فيلتمان يتهم السعودية بعرقلة تشكيل الحكومة في لبنان

أفادت مصادر لبنانية أن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة جيفري فيلتمان، و المسؤول رفيع المستوى السابق لدى وزارة الخارجية الأمريكية، أدلى بتصريح هاجم فيه المملكة العربية السعودية أمام مجموعة من الدبلوماسيين اللبنانيين والفلسطينيين خلال لقاء على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي. وقد اتهم فيلتمان خلال هذا الاجتماع المملكة العربية السعودية بعرقلة تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة ، وذهب إلى حد القول إنه مقارنة بالمشاكل مع حزب الله فإن المشاكل التي يخلقها التدخل السعودي هي أسوأ على الإطلاق .

وبناءً على حديث أدلى به أحد المشاركين في المناقشة، أنه خلال هذه الخطبة العصماء التي دامت 20 دقيقة لم يسمح للحضور من اللبنانيين وفلسطينيين بالتحدث

من الجدير بالذكر أن فيلتمان قبيل شغل منصبه الهام كناطق باسم السياسة الأمريكية لدى الامم المتحدة منذ يوليو/ تموز 2012، ، كان المسؤول عن حفظ السلام والإشراف على الانتخاب و جميع الشؤون السياسية الأخرى، كما قضى 30 عاماً في وزارة الخارجية الأمريكية، وأنهى مسيرته مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى. كما شغل سابقاً منصب سفير الولايات المتحدة في لبنان .

بعد فترة وجيزة من الانتخابات الإيرانية الأخيرة، سافر فيلتمان إلى طهران، حيث استقبل استقبال الملوك فوق السجادة الحمراء، والتي اعتبرت الإشارة الإيرانية لإدارة أوباما بأن حكومة الرئيس حسن روحاني الجديدة مستعدة للتفاوض مع واشنطن .

في مناقشاته الخاصة مع المندوبين اللبناني والفلسطيني، أوضح فيلتمان شكواه ضد المملكة، وحقيقة أن السعوديين يقومون بضخ الأموال في لبنان لمنع تشكيل حكومة جديدة بمشاركة حزب الله، وذهب فيلتمان بشكواه بالقول إن السعوديين هم أيضا مصدر المشكلات في العراق، من حيث التدخل في السياسة الداخلية للبلاد، ومحاربتهم للجهود الدبلوماسية.

في لحظة معينة، وفقا لأحد الحضور اللبنانيين، انفعل فيلتمان ووصف السياسات السعودية بأنها « مجنونة و متهورة، واتهم الرياض «بعرقلة خطط السياسة الأمريكية في المنطقة» .

ومع ذلك، تصر المصادر نفسها بأنه تم تضخيم ما حدث، وأنه يتوجب اعتباره تعبيراً دقيقاً عن الإحباط المتزايد من واشنطن تجاه سعي المملكة العربية السعودية الى سياسة مستقلة مخالفة لبرنامج إدارة أوباما نفسه في المنطقة .

رأي ■ السيسي ودور الضامن للاستقرار

حيث أن شعبية الجنرال عبد الفتاح السيسي هي المصدر الرئيسي لشرعية الحكومة في القاهرة، فإن المنعطف الحرج يكمن في أن هذه الصورة الشعبية تتعرض للهجوم من قبل الحلفاء والأعداء على حد سواء. وقد لعبت الخلافات بين القادة العسكريين البارزين والسيسي دوراً في سلسلة إتلاف التسجيلات المسربة.

لقد استمع السيسي الى انتقاد السياسيين البارزين الذي يؤيد بعضهم العامة، ويطرح الأسئلة حول الأحكام الواردة في الدستور حتى تكون مكتوبة من شأنه أن يعطيه حصانة اذا كان يسعى لمنصب الرئيس، و تضمن له العودة إلى منصبه الحالي في حال فشله كرئيس لأركان القوات المسلحة، كما يعتقد أن المصدر الحقيقي للتسريبات صحفي يعمل في صحيفة «المصري اليوم».

بينما ينسب آخرون في القاهرة تلك التسريبات إلى منافسيه في الجيش، ولكن، وعلى أية حال ، فقد أصبحت هذه الأشرطة في يد الرصد، الموقع الإلكتروني الذي تسيطر عليه جماعة الإخوان المسلمين، لتصل إلى موجات الأثير، وتطرح العديد من الأسئلة حول الفصائل المتنافسة في صفوف القوات المسلحة.

في تطور آخر، تمّ الضغط على وزارة الداخلية، العطشى أكثر من أي وقت مضى للحصول على مزيد من الحرية في التعامل مع المدنيين، ومجلس الوزراء لإجراء تغييرات في «قانون تنظيم الاحتجاجات» الأكثر صرامة من عهد الرئيس السابق محمد مرسي، حيث أن القانون الجديد يضع قيوداً إضافية على المظاهرات والإضرابات وغيرها من أشكال الاحتجاجات العامة .

وقد تسبب هذا التحرك في احتجاج النشطاء الليبراليين، إلى جانب أن القانون الجديد سوف يعمق احتجاجات الإخوان المسلمين التي استمرت بلا هوادة منذ الإطاحة بمرسي واعتقالات يوليو/ تموز الماضي. إن الحجة القائلة بأن التغيير كان ضرورياً لمواجهة احتجاجات الإخوان المسلمين لن يقنع النشطاء، كما أنه سوف يساهم في تزايد الاحتجاجات، وليس تقليصها.

إن السؤال الحالي للسيسي هو ما إذا كان سيظل حامياً للدولة من الخارج أو أنه سيصبح رئيساً لها؟ فكلا الحالتين تحملان مخاطر جذرية. كما هو الحال فيما إذا كان لا يزال ضامناً للاستقرار النسبي الذي تحقق بالفعل، هذا الاستقرار الذي سيكون أيضاً أحد أهداف الرئيس المقبل.

ليس من المعروف عن الرؤساء المصريين تسامحهم فيما يتعلق بالسلطة داخل بنية الدولة التي تشبه هيكل الهرم المقلوب، وعليه فإذا كان الرئيس القادم جنرالاً عسكرياً سابقاً ويتمتع أيضا بالنفوذ الكافي للتغيير المفاجئ في قيادة القوات المسلحة فهل سيرمي بالسيسي خارجاً؟.

وفي حال تم اختيار السيسي رئيساً للدولة، فسوف يفقد مكانته بوصفه الضامن الرئيسي لأمل الجماهير في الأوقات الصعبة، كما أنه يمكن أن يصبح هدفاً للاحتجاجات. إذ لا يمكن لك ان تلعب دور التوازن بين مختلف القوى في حين تكون أنت نفسك في وسطها.

إن بقاء السيسي في منصبه الحالي هو أكثر أماناً لمصر. ولكن حتى مع المواد الدستورية المقترحة التي وضعت لاختيار القادة العسكريين حصراً في يد المجلس العسكري الأعلى فإن وضع السيسي لن يكون آمناً.

الجدير بالقول إن الجنرال أصبح يُنظر إليه تدريجياً على أنه مُنقذ الأمة ، ويجب الحفاظ على نفوذه الشعبي من أجل منع الفوضى ، وتجنب أحداث محتملة أسوأ بكثير.

الربيع العربي ومؤشرات التنمية المستدامة

■ الدكتور عبدالله تركماني

طرح الربيع العربي العديد من الأسئلة على بساط البحث من جديد، وفي مقدمتها سؤال التنمية، حيث جاءت ثورات الربيع العربي بعد عقود من فشل الدولة الوطنية العربية في إحداث التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل التطورات العالمية التي حدثت خلال العقدين الماضيين على مستوى العالم، وما رافقها من مستجدات، جعلت الشعوب العربية تشعر بالفروق الهائلة بينها وبين الشعوب المتقدمة، وقبل كل ذلك تشعر بوطأة الواقع المير الذي تعيش فيه.

تؤكد التجربة الإنسانية المعاصرة على قدرة أي مجتمع للنهوض والتنمية الشاملة، إذا أحسن الاستثمار في موارده الاقتصادية والبشرية، وإذا تبنّى سياسات واقعية قابلة للتطبيق.

ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محوراً مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرّف إعلان « الحق في التنمية » الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها « عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ». وهناك الكثير من التعريفات للتنمية المستدامة، والتعريف المتفق عليه هو « التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها ».

إن المعايير السابقة للتنمية تبدو في عالمنا العربي غائبة كلياً أو جزئياً، ولسنا هنا بصدد تعداد الأسباب التي أدت إلى غياب تلك المعايير، فقد تمّ تحليلها كثيراً في الأدبيات الاقتصادية والسياسية، لكن من المفيد التذكير اليوم بالعناصر الأساسية التي تشكل مؤشرات التنمية المستدامة، والتي من دونها ستبقى البوصلة العربية في التخطيط في حالة عطالة، ومن أهم تلك المؤشرات:

(1)– التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

(2)– التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

(3)– التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.

(4)– التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

(5)– إيجاد تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميّز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات – بالضرورة – تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

(6)– تحقيق تزايد منتظم، بمعنى أنه ينبغي أن يكون تزايداً منتظماً عبر فترات زمنية متوسطة وطويلة، وقادراً على الاستمرار في المدى المنظور، وذلك تعبيراً عن تراكم الإمكانيات واستمرارية تزايد القدرات وإطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الأداء المجتمعي، وليس تعبيراً عن تغيرّات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب.

(7)– زيادة في متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف " تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد " إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له إمكانية القياس الصحيح.

(8)– الإطار الاجتماعي – السياسي، ويتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره. ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

وفي سياق الاقتراب من تحقيق المؤشرات السابقة بُذلت جهود متعددة لتعريف الأبعاد السياسية لماهية الحكم الرشيد، وهي تتراوح بين حكم القانون والشفافية ومحاربة الفساد وفاعلية قطاع الدولة، وصولاً إلى قدرة المواطنين على حرية التعبير من خلال نظام حكم ديموقراطي. إذ أنّ مؤشر المساءلة العامة يقيس مدى انفتاح المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة واحترام الحريات العامة وشفافية الحكومات وحرية الصحافة.

إنّ حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة، وإنما هي حزمة متكاملة، اتسعت دائرتها خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة لتشمل حقوق جديدة، مثل: الحق في التنمية، التي لم تعد نمواً اقتصادياً فحسب، بل تشمل أبعاداً أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية، كما أنها تحتاج لمشاركة الجمهور فيها. وبالتالي فإنّ الربط بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وضع على الدولة مسؤوليات وأعباء جديدة، مثل: الحق في السكن والتعليم والعمل والعلاج، والحق في حياة كريمة للمواطنين، تعتمد التعددية الفكرية والسياسية والحق في الاختلاف وتمفصل السلطات. إنّ العلاقة بين التنمية والديموقراطية تمثل مساراً ذا اتجاهين، بمعنى أنّ الديموقراطية توفر آليات ومؤسسات من شأنها أن تمكّن من تحقيق تنمية حقيقية وذات وجه إنساني، وأنّ تقدم المسيرة التنموية من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لترسيخ الممارسات الديموقراطية في المجتمع.

ومن أجل تأكيد صحة هذه المقولة يجدر بنا إدراك دور الديموقراطية في توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحقيق العدالة في ثمار التنمية، وترشيد السياسات الاقتصادية، وتنمية الموارد البشرية، وتعبئة طاقات المواطنين، وضمان الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية والبشرية، وتحسين أداء الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، والكشف عن جوانب الخلل والقصور ومواطن الفساد والانحراف.

إن ثورات الربيع العربي التي ما لم تستقر بعد تحتاج إلى جهد كبير في إدراك مغزى التحول، فأي تغيير لا يطال البنى الأساسية سيبقى تغييراً شكلياً، فنتائج التحول أو الثورة أو أي شكل من أشكال الإصلاح لا يمكن أن يعطي ثماره المرجوة منه من دون تحقيق التنمية التي تطال مجمل الشرائح الاجتماعية، وتكرّس مبدأ المشاركة، وهو مبدأ ديمقراطي بامتياز.